

ناصر حتي*

تحديات نظام عالمي متحول

نشهد اليوم تبلور نظام عالمي متعدد الأقطاب، شديد التعقيد في تركيبته من حيث ازدياد عدد عناصر القوة عسكرياً وسياسياً واقتصادياً وعلمياً، وصوغ توازنات القوى الدولية. وقد يتقدم عنصر قوة على آخر في مجال معين ويتراجع في مجال آخر، فمثلاً لم تعد القوة العسكرية هي المهيمنة. إنه نظام ما بعد الحرب الباردة، والذي شرعت ملامحه النهائية تستقر، بينما لم تتبلور بعد كلياً قواعد وأنماط التفاعل في هذا النظام.

ذاته بسبب قلة الموارد، وتدفع نحو التغيير الديموغرافي والهجرة الجماعية بما تحمله هذه الأخيرة من انعكاسات على الدول المصدرة للهجرة وتلك المستقبلية لها، إلى جانب ما تحدثه هذه الهجرة غير الشرعية من توترات اقتصادية واجتماعية ذات تداعيات سياسية تغذي التطرف والفوبيا، أو الخوف من الآخر. ويتمثل التحدي الثاني في انتشار ظاهرة الإرهاب ذات المسببات المتنوعة، والتي احتلت طبعاً، أولوية الاهتمامات الدولية على الصعيد الأمني؛ فهي تغذي التطرف وتتغذى عليه، وتستدعي مقارنة شاملة تضم العنصرين الأمني والعسكري، فضلاً عن العناصر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتعليمية والثقافية. لذلك يُفترض في استراتيجيا مواجهة الإرهاب أن تقوم على روح التعاون الدولي الشامل والبعيد المدى.

ظاهرة أخرى تمثل تحدياً عالمياً هي انتشار عدد الدول الفاشلة وتلك التي هي في طريقها إلى

ثمة عدة قضايا تفرض نفسها بقوة على الأجندة العالمية، وهي ليست من نوع التهديد العسكري المباشر بالضرورة، فهذه الأخيرة تنتمي إلى الأمس القريب والبعيد. أما قضايا وتحديات اليوم فتستدعي مقاربات مغايرة تقوم على تعاون جماعي متعدد الأطراف، إذ إنها تطل مصالح الجميع ولو في أوقات متنوعة. ومن هذه القضايا الضاغطة في الأوضاع الراهنة، قضية التغيير المناخي ومشاكل الاحتباس الحراري، والتي جاءت اتفاقية باريس في 12/12/2015 بشأن التغيير المناخي لتعطيها الأولوية التي تستحقها.

فالتغيير المناخي يبقى أحد الأسباب الرئيسية لغياب الأمن الغذائي ولازدياد المجاعة والتصحر، وهي أمور تؤدي كلها إلى صراعات سياسية واقتصادية، وأخرى هوياتية، في البلد

* كاتب ومحلل سياسي.

العظمى "الوحيدة" كما وُصفت غداة انتهاء الحرب الباردة، وإن كانت لا تزال القوة الأولى، يجهد الرئيس الأميركي الجديد، في ظل مقاومة تبديها "المؤسسة الأميركية" إلى حد ما، للخروج عن السياقات التقليدية المستقرة للسياسة الأميركية. فهو يرفع شعار "أميركا أولاً" ليعمل على الخروج من جميع التفاهات أو الاتفاقيات القائمة، أو إضعاف هذه الأخيرة.

وهكذا بدأ ترامب بالانسحاب من اتفاقية التغيير المناخي التي أشرنا إليها، وأثار أزمة تهدد بزيادة مستوى التوتر بشكل كبير في الشرق الأوسط عندما رفض إعادة تأييد الاتفاق النووي مع إيران، وهو بذلك يقدم نموذجاً سلبياً لكوريا الشمالية التي وصلت درجة الصدام معها إلى مستوى خطر، ولو أن الجميع يدرك أنه لن يؤدي إلى حرب بسبب وجود العامل النووي، وبسبب دور الصين الشعبية التوسطي لاحتواء الموقف.

فعوضاً عن أن يتمسك الرئيس الأميركي بالاتفاق النووي مع إيران، أيأ تكن الخلافات مع هذه الأخيرة في مجالات أخرى أساسية في الشرق الأوسط، فإنه أراد إسقاط مبدأ التفاوض في العلاقات الدولية، وبالتالي ضرب صورة المسؤولية في احترام ما يتم الاتفاق عليه بين الدول.

هذا اللامنطق في التعامل مع إيران، دفع كوريا الشمالية إلى التصلب في موقفها، علماً بأن خطورة الموقف مع كوريا الشمالية تكمن في أنها تنتمي إلى النادي النووي، وأن من الضروري تقييدها عبر اتفاقيات أو تفاهات، وليس عبر المواجهة.

وفي سياق منطلق "أميركا أولاً" الصدامي والنازع نحو الأحادية في العالم، يبتعد الرئيس الأميركي عن احترام تفاهات أو اتفاقيات اقتصادية دولية تخدم المصالح الأميركية مثلما تخدم الاستقرار الاقتصادي. وخير مثال لذلك خروجه من الشراكة العابرة للباسيفيك (Trans Pacific Partnership/TPP)، والذي يهدف إلى

الفضل، وذلك لأسباب إثنية ودينية واقتصادية وسياسية وغيرها، علاوة على دول تعيش توترات داخلية حادة مع احتمال التحول إلى حروب أهلية جاذبة للتدخلات الخارجية. ونرى ذلك بصورة خاصة في مسرح استراتيجي يمتد من دول المنظومة السوفياتية سابقاً، إلى القارة الأفريقية، وصولاً إلى الشرق الأوسط.

من أهم التحديات الراهنة أيضاً، دينامية العلاقة بين العولمة الجارفة والمتسارعة والدافعة نحو أنماط متعددة من الاندماج العالمي وإسقاط الحدود من جهة، ومقاومتها من جهة أخرى عبر انتعاش هويات أصلانية قومية ودينية وإثنية وغيرها، تشعر بخطر تهميشها والتعدي على خصوصياتها.

هذه الدينامية المولدة لتيارات راديكالية، وأحياناً عنصرية، مثلما نرى في بعض الدول الأوروبية، تُحدث اضطرابات تهدد التنوع في النسيج المجتمعي، مثلما تهدد علاقات هذه الدول مع جوارها أو أبعد من ذلك: إنه صدام الفوبيات المبنية على الخوف من الآخر.

من تداعيات هذا الأمر، كما أشرنا، انتشار التيارات الشعبوية التي تقيم جدراناً ضمن الوطن الواحد، وتحاول تقديم تفسيرات عنصرية وغيبية وتبسيطية لأزمات هيكلية اقتصادية ذات تداعيات سياسية واجتماعية حادة.

أحد أبرز الأمثلة للظاهرة الشعبوية، خطاب "المرشح" دونالد ترامب، والذي أوصله إلى البيت الأبيض قبل أن يبدأ بالتراجع عنه جزئياً، عندما أصبح في الحكم في واشنطن، وصار عليه أن يتعامل مع معطيات الواقعية التي تُفقد كل خطاب شعبي وعوده وحلوله للقضايا المطروحة.

الجديد في لعبة القوى

كيف تبدو لعبة القوى اليوم على الصعيد العالمي في ظل هذه المستجدات والمعطيات؟ في الولايات المتحدة التي لم تعد القوة

موسكو ترى أن إمساكها بشكل أساسي بالورقة السورية، وهو الممر الذي لا بد من الولوج عبره إلى تسوية هذه الأزمة ذات الارتدادات الاستراتيجية على الشرق الأوسط، وبالتالي على العالم، يضمن لها ورقة قوية جداً في علاقاتها مع القوى الكبرى الأخرى.

أمّا الصين الشعبية، فيمكن القول إن التركيز على بناء قوتها الاقتصادية على الصعيد الدولي، وصل الآن إلى لحظة توظيف هذه القوة الاقتصادية لمصلحة تعزيز مكانتها الاستراتيجية دولياً، فهي تملك علاقات اقتصادية متينة بأكثر من ١٢٠ دولة، وتعتبر القوة الاقتصادية الثانية في العالم، وتتمسك بالعملة الاقتصادية، وتتحرك الآن لتترجم ذلك على الصعيد الاستراتيجي السياسي، عبر إعادة إحياء طريق الحرير تحت عنوان "حزام واحد وطريق واحد"، الأمر الذي يعزز انفتاحها ومواقعها القوية على الصعيد العالمي. وقد أنشأت الصين في هذا الإطار أيضاً مصرف التنمية الآسيوي لدعم هذه الاستراتيجية السياسية العالمية، بل المعولمة بشكل واضح.

يبقى الحديث عن الاتحاد الأوروبي الذي يعيش عدة أزمات هيكلية، سواء على مستوى المؤسسات الأوروبية، أو دعوة كثيرين إلى إعادة النظر في تركيبة بعض هذه المؤسسات بغية إصلاحها ووضعها بشكل أفضل تحت نظام المساءلة من طرف البرلمان الوطنية. كما يبدو أن هناك مشكلات اقتصادية هيكلية في عدة دول من الاتحاد الأوروبي تفضي إلى ظهور تيار جديد يمكن وصفه بأنه إعادة إحياء للعامل "القومي" في الدول الأوروبية، أو الدعوة إلى أطر وطنية لا تنطوي بالضرورة على طلاق أو خروج من الاتحاد الأوروبي، لأن هذا ليس أمراً مطروحاً، بل إلى إعطاء أولوية للإطار الوطني لتنظيم الاقتصاد.

هذه الجدلية بين إعادة الإحياء الوطني، وخصوصاً على الصعيد الاقتصادي، وبين الالتزامات وعلاقات الاعتماد المتبادل

تحرير الولايات المتحدة من التزامات متعددة الأطراف. وقد أسفرت هذه الخطوة عن ترك الدول الـ ١١ المستمرة في التزام الاتفاقية أمام وضع يمكن القول إنه غير متوازن تجاه العلاقات الاقتصادية الاستراتيجية مع الصين الشعبية التي ستكون، ومن دون شك، المستفيد الأول من تعزيز علاقاتها مع هذه المجموعة من الدول.

نموذج آخر من هذه السياسة الأميركية الانقلابية يتمثل في عدم احترام ترامب جميع الالتزامات والمرجعات والأسس القانونية وما أتفق عليه دولياً إزاء عملية السلام العربية - الإسرائيلية، الأمر الذي يعيد القضية الفلسطينية إلى المربع الأول، ويؤدي إلى مزيد من التوترات في الشرق الأوسط. فترامب يريد أن يستعمل هذه الورقة لصوغ علاقات قوة جديدة في المنطقة من دون أن يساهم في حل شرعي للقضية الفلسطينية، لا بل يحاول من خلال تهमيش هذه القضية حرفها عما يُفترض أن يكون مسارها الطبيعي التفاوضي ضمن المرجعات المتفق عليها دولياً.

روسيا والصين وأوروبا

بالنسبة إلى روسيا، فإن هذه القوة الدولية العائدة بقوة إلى المسرح الدولي وجدت في سورية المجال الرئيسي لتعزيز موقعها في الشرق الأوسط، وبالتالي استعادة مكانتها الجيوإستراتيجية على الصعيد العالمي عبر تموضع في المسرح السوري يسمح لها بأن تكون على علاقة ارتباط بجميع الأطراف المتصارعة والمتنازعة بشأن الملف السوري عامة. لكن هذا يجري وسط علاقات توتر مع الولايات المتحدة، وهو توتر مضبوط يمتد من منطقة النفوذ السوفياتي القديم وصولاً إلى الشرق الأوسط: من أوكرانيا وشبه جزيرة القرم إلى المشرق العربي.

وإذا كان من شأن هذا التوتر أن يصعد سياسة العقوبات الأميركية على روسيا، فإن

تؤدي إلى حالة انسحاب، غير أنها بمثابة جرس إنذار لإعادة صوغ العلاقات ضمن البيت الأوروبي الواحد.

أما الرئيس الفرنسي، وضمن الدور التقليدي الديغولي المتيراني لفرنسا، فيطرح من جديد إحياء القاطرة الفرنسية - الألمانية، والتي أدت دائماً دوراً أساسياً في مسيرة الاتحاد الأوروبي، وفي دفع تطوره ودوره سواء على صعيد البناء الأوروبي، أو على الصعيد العالمي.

خلاصة الأمر، أن الوضع العالمي يتسم بكثير من الرخاوة، وأنا نعيش إشكالية الصدام بين الاندماج العالمي الذي تدفع إليه مسارات العولمة كلها، وبين مقاومة المنحى المتوحش لهذا الاندماج الذي يؤدي إلى تفكك وإقامة جدران بين الدول، وأيضاً ضمن المجتمعات. إنها إشكالية شديدة التعقيد، لكنها حاملة لاحتمالات حدوث تطورات إيجابية نحو تناغم بين تيارات العولمة من جهة، واحترام الخصوصيات الوطنية وغيرها من جهة أخرى، أو نحو صدام ومزيد من التفكك والاستقرار في العالم.

نحن اليوم على مفترق طرق يشهده تطور النظام العالمي الجديد الآخذ في الاستقرار على الرغم من التحديات المتنوعة والهائلة. ■

المؤسساتية وغيرها على الصعيد الأوروبي، تخلق نوعاً من التوتر الذي ربما يكون عاملاً خلاقاً يدفع نحو إعادة صوغ العلاقات بين دول الاتحاد الأوروبي، ومع مؤسسات الاتحاد أيضاً. لا شك في أن هناك أيضاً عمليات إحياء لتيارات شعبية وراдикаلية تأتي بمثابة ردة فعل على المخاوف الناشئة، سواء أكانت مخاوف من الإرهاب وما أسميه صدام الجهالات وليس صدام الحضارات، أم مواجهة الفكر الأصولي الديني وغير الديني، فهذه تغذي التيارات الراديكالية في أوروبا، والتيارات الشعبية التي تقيم جدراناً نفسية ضمن البيت الأوروبي، وأيضاً كما نرى أحياناً، ضمن البيوت الوطنية الأوروبية.

تعيش أوروبا اليوم أزمة متعددة الأوجه، ومترابطة الأطراف. والشيء الأساسي أنه يجب أن يكون هناك دعوة مستندة إلى اقتناعات بضرورة إعادة ترتيب البيت الأوروبي بشكل هيكلي عميق.

إن انسحاب بريطانيا (البريكسيت) يمثل خصوصية بريطانية، ذلك بأن بريطانيا لم تكن يوماً، بمشاعرها وقيمها، أوروبية، وإنما كانت أطلسية، في حين أن تهديدات أطراف أخرى بالانسحاب هي من باب التهديدات الشعبية، ولا

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

آفاق بتروول شرق المتوسط

تحرير: وليد خدوري

١٥١ صفحة ٨ دولارات